صعوبات تواجهها رغم تطورها محلياً

خبراء اقتصاديون: الصيرفة الإسلامية تحتاج إلى دعائم جديدة لتوسيع نشاطها

❑ احمد الشيب

❑ د. عبدالحفيظ عبدالرحيم

○ استطلاع : تغريد السليمان

استطاعت قطر أن تحقق نجاحاً كبيراً في الصيرفة الإسلامية حيث تشهد مصارفها نمواً مالياً كبيراً في السنوات الأخيرة، خاصة بعد أن أثبت هذا النوع من الاقتصاد استقراره المالي وثباته في أسوأ الأزمات المالية العالمية، وهذا ما جعل العالم اليوم يلتفت إليه، مع محاولة تطويره وتوسيع آلياته وأنظمته المالية، لخدمة القطاع الاقتصادي والمستثمرين، ومع هذا التطور الكبير إلا أنه مازالت هناك العديد من العقبات التي تواجه هذا النظام المصرفي والتي تطرق لها عدد من الخبراء الاقتصاديين في استطلاع لـ **الشرق**..

في البداية يشير السيد نايف نهار الشمري عضو الرقابة الشرعية في مصرف قطر الإسلامي عضو هيئة تدريس في جامعة قطر، في ورقة عمل أعدها مسبقاً عن الصعوبات والعراقيل التي تواجه الصيرفة الإسلامية في قطر، موضحاً أن أهم النقاط التي ينبغي التعريج عليها في هذا السياق هو أنّ تشريعات المصرف المركزي لم تتضمن أي نص يتعلق بالأهلية العلمية للقيادات المصرفية، وهذا يحتاج إلى إعادة نظر، فقد يتولّى دفة المصرف الإسلامي من لا يؤمن بالصيرفة الإسلامية أصلاً، أو يؤمن بها لكنه يجهلها، وقد اشتكى أحد أهم رجالات الاقتصاد الإسلامي قبل أكثر من عشرين عاماً من هذه النوعية من القيادات الموجودة على رأس هرم المؤسسات المصرفية الإسلامية، حيث يقول عن رؤساء المصارف الإسلامية بأنهم "بقدر ما أفادوا البنوك الإسلامية من حيث الانتشار والكثرة العددية، بقدر ما عطلوا مسيرتها، وأذهبوا عافيتها، وقضوا على نضارة فكرتها".

◄ أزمة قيادة

وفيما يتعلق بساحة الصيرفة الإسلامية في قطر، فإنها تُعاني من أزمة قيادة بصورةٍ واضحة، فقد قام الباحث بإلقاء العديد من الدورات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية لبعض موظفي المصارف الإسلامية، فوجد أنَّ معظم مديري الفروع لا يدركون أبجديات الصيرفة الإسلامية، فلا تجدهم مثلاً يميزون بين الحساب الجاري وحساب التوفير من الناحية الشرعية، ولا يُدركون الحسبة الشرعية لأرباح الودائع، ولا يفرقون بين المساومة والمرابحة!! وليس هذا على مستوى القيادات الداخلية فحسب، بل حتى على مستوى رؤساء المصارف الإسلامية، فعلى سبيل المثال ذكر أحد رؤساء المصارف في تصريح له على غلاف إحدى المجلات أنَّ هناك توسعاً كبيراً في "القروض الإسلامية"! لاحظ أنه يُعبِّر بـ "القروض الإسلامية"، ومعلوم أنَّ المراد "التمويل الإسلامي" وليس "القروض الإسلامية"؛ لكن لما كانت عقليته قد اعتادت على الصيرفة التقليدية الربوية التي لا تعرف سوى القرض أداةً للتمويل، أورد كلمة القرض ووصفها بالإسلامية، وقُضي الأمر عند ذلك.

ولعلَّ أسباب غياب الوعي بالصيرفة الإسلامية عند العاملين في حقلها تعود إلى غياب المؤسسات والمعاهد التدريبية التي تهتم بشؤون الصيرفة الإسلامية، فبعد التقصي والتتبع لم يجد الباحث أي معهد أو مؤسسة متخصصة في إقامة دورات في الصيرفة الإسلامية، باستثناء ما تقدمه كلية الدراسات الإسلامية في قطر، حيث تقدم درجة الماجستير وكذلك الدبلوم في المصارف الإسلامية، لكن للأسف الشديد فإن مثل هذه البرامج قد لا تكون نافعة كثيراً للعاملين في حقل المصارف الإسلامية؛ لأنها دراسة يغلب عليها الجانب التنظيري الصرف، كما أن أغلب من يُحاضر فيها ليسوا من العاملين في مصارف قطر الإسلامية، وهم تالياً يفتقدون التصور لحقيقة الواقع المصرفي القطري، وأخيراً فإنَّ الدراسة في هذه الكلية ذات تكلفة مالية عالية.

كما تعود إلى ضعف الإرادة لدى قيادات المصارف في تنمية الإدراك الشرعي لدى موظفيها، فمن خلال عمل الباحث في المجال المصرفي، كان يلمس حماساً عالياً لدى القيادات المصرفية في توفير دورات تتعلق بطرق التعامل مع العملاء، وآليات التسويق، ونحو ذلك، ولكن حينما تكون الدورات متعلقة بتنمية الإدراك الشرعي لدى الموظفين فإن الحماسة تضعف وقد تتلاشى، وكأنهم يرون أن الوعي بالجانب الشرعي للصيرفة الإسلامية أمرٌ ثانوي أو من كماليات العمل في الصيرفة الإسلامية. ولأجل ذلك فإنَّ الباحث يقترح أن يسنَّ المصرف المركزي تشريعاتٍ من شأنها إلزام الأشخاص الذين يريدون العمل في السلك المصرفي _ لاسيَّما القيادات العليا_ بأن يتلقوا دورات تدريبية في الصيرفة الإسلامية، بهدف خلق استعداد معرفي للتعامل مع الصيرفة الإسلامية.

ثمة اقتراحان بخصوص تأهيل القيادات المصرفية الاقتراح الأول: أن يُنشئ مصرفُ قطر المركزي معهداً مصرفياً يعتني بتعليم الثقافة المصرفية، وهذا ليس بدعاً من القول، فالمصرف المركزي المصري مثلاً لديه المعهد المصرفي المصري " Egyptian Banking Institute"، والمصرف المركزي الماليزي (Bank Negara Malaysia) لديه جامعة تُدعى INCEIF.

والاقتراح الثاني: أن تبدأ جامعة قطر _ بصفتها الجامعة الوطنية الوحيدة في دولة قطر _ بتوفير تخصصات تعتني بالصيرفة الإسلامية، فليس من المعقول أن نشهد هذا التوسُّع الهائل في الصيرفة الإسلامية دون يكون هناك توسعٌ موازٍ في الجانب الأكاديمي، فجامعة قطر _ لغاية كتابة هذه الورقة_ ليس لديها تخصص يعتني بالصيرفة الإسلامية، لا على مستوى البكالوريوس ولا على مستوى الدراسات العليا.

◄ الملاذ الآمن للاستثمار

ويؤكد المستثمر أحمد الشيب إلى أن الصيرفة الإسلامية رغم الصعوبات التي تواجهها حول العالم، واصطدامها بالنظام المالي، في بعض المبادئ والإجراءات، إلا أنها تبقى الملاذ الآمن للاستثمار والمستثمرين، وأضاف: قرأنا في وسائل الإعلام عن التوسع الذي تتحلى به المصارف الإسلامية في قطر، وهذا دلالة واضحة على المضي قدما رغم المصاعب حيث يعتبر النظام المالي والاقتصادي الإسلامي أكثر استقرارا لأنه يستند على مجموعة من الضوابط التي تساعده في الوقوف أمام أية اختلالات والتقليل من مخاطرها لأقصى درجة ممكنة مقارنة بالأنظمة التجارية الأخرى التي تعتمد على أسلوب الفائدة بتعاملاتها الاقتراضية والإقراضية الربوية والمشتقات المالية المرتبطة ببيع الديون ومن هذه الضوابط: مشاركة المدخرين (المستثمرين) والمساهمين (المالكين) في المخاطرة لتجنب الأزمات، ومنع تداول سوق الديون إلا في حالات متكاملة بما يمنع الاختلالات، وارتباط التدفقات النقدية بالتدفقات السلعية والخدمية الناتجة عن اقتصاد حقيقي بما يحقق زيادات متوازنة للعرض والطلب، ومنع بيع ما لا يملك وتحريم أية عقود تقوم على الربا والغرر مما يحقق تخفيض الأسواق من المجازفات والمضاربات العبثية.

ضوابط التعاملات في الصيرفة الإسلامية

الخبير المالي السعودي د. عبدالحفيظ عبدالرحيم يرى أن النظام الاقتصادي الغربي نظام رأسمالي ديمقراطي ليبرالي لديه من الأدوات ما يستطيع أن يدافع بها عن نفسه خصوصا وأنه نظام منتج من الصعب انهياره بالسهولة التي يتوقعها بعض البسطاء، صحيح أنه وقع في أزمة بل وأزمة عنيفة لكن هذه الأزمة يمكن أن تفسح المجال أمام نشوء كيانات اقتصادية جديدة تساهم فيها الصيرفة الإسلامية.فالمصرفية الإسلامية تفرض ضوابط كثيرة على التعاملات خصوصا أنها تمنع البيوع الوهمية بالإضافة إلى أن المصرفية الإسلامية تركز على تقاسم الربح والخسارة مع اشتراط التقابض في المصارفة أي بيع النقود بالنقود بأن تكون يدا بيد وهي أساسيات تفتقر إليها الرأسمالية وحمت المصرفية الإسلامية وعزلتها تماما عن أضرار هذه الأزمة رغم التحايل والصورية في بعض المعاملات المصرفية الإسلامية وهيمنة الخلافات الفقهية حول بعض المعاملات.

رغم ذلك تعتبر المصرفية الإسلامية ملاذا آمنا من التجاوزات الهائلة الموجودة في تعاملات الرأسمالية هذا ما جعل بوفيس فانسون رئيس تحرير مجلة تشالينجر عندما كتب موضوعا في افتتاحية المجلة تحت عنوان (البابا أو القران) أثار موجة من الجدل وردود الأفعال في الأوساط الاقتصادية عندما تساءل عن أخلاقية الرأسمالية ودور المسيحية كديانة والكنيسة بالذات في تكريس هذا الاتجاه والتساهل في تبني الفائدة؟ وأن هذا الفشل الاقتصادي حتى إنه في سؤال تهكمي قال اننا في حاجة إلى قراءة القران بدلا من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا

نايف الشمري: ضرورة إنشاء معهد مصرفي يعتني بتعليم الثقافة المصرفية

أحمد الشيب: المصارف القطرية استطاعت التغلب على العراقيل

د. عبدالحفيظ: طرح كيانات اقتصادية جديدة تساهم فيها الصيرفة الإسلامية

من أزمات لأن النقود لا تلد النقود.

فالغرب لن يقبل من الوهلة الأولى فكرة إنشاء اقتصاد جديد يرتكز فقط على النظام المالي الإسلامي بل على المسلمين أن يتبنوا هم أولا الصيرفة الإسلامية من منطلق أن التفكير في نظام مالي جديد ليس حلا هروبيا وإنما هو تفكير مستقبلي لإنقاذ النظام الاقتصادي العالمي من أزمته التي تسببت في تذويب المال وتعطيل فاعلية الاقتصاد الحقيقي تسبب في حدوث ركود وكساد وانكماش اقتصادي فعلي نتج عنه تسريح ملايين العمال من وظائفهم.

◄ تأسيس نظام عالمي

ويضيف أن الصيرفة الإسلامية جديرة بالمشاركة في تأسيس نظام عالمي متزن وليس المطلوب أن تصبح الصيرفة الإسلامية حبل النجاة فقط لسحب السيولة من دول الخليج وإنقاذ البنوك المتعثرة من الإفلاس بل يجب أن ينظر إلى أن العالم لا يمكن أن يغفل عدد المسلمين في العالم المقدر عددهم بنحو مليار ونصف المليار أي ربع سكان العالم وهم في حاجة إلى سبيل للمعاملات المصرفية والاستثمارية وفقا للأحكام الشرعية التي يؤمنون بها حتى إن البعض يعتقد أن البنكان المركزيان الياباني والأمريكي والبنوك المركزية الأخرى التي تعطي قروضا دون فوائد يعد نوعا من القرصنة عندما قالوا كلنا مصرفيون إسلاميون ونحن لا نحكم على نوايا الآخرين ولكن علينا أن نساهم في المشاركة بمبادئ اقتصادنا وليس بسيولتنا التي نحن أحوج إليها لاستثمارها لتوسعة القاعدة الإنتاجية لبدء الإنتاج، بينما الدول المتقدمة وصلت إلى مرحلة تشبع إنتاجي.

وإذا كانت الصيرفة الإسلامية لا تتنازل عن المبادئ والأخلاق لكنها في الوقت نفسه تهتم بالتنمية والاستثمار ولكن تمنع بروز مصرفية موازية تقدم عروضا أفضل بلا ضمانات مثلما حدث في قروض الرهن العقاري في أمريكا لأن التقسيط الشهري فاق قدرة المقترضين ووصل القسط الشهري إلى أكثر من سبعين في المائة من دخل العائلة فأصبحت تلك القروض بلا ضمانات وخسر نحو ثمانية ملايين أمريكي منازلهم نتيجة المصادرات.

فهل تساهم الصيرفة الإسلامية في تحويل العولمة الرأسمالية المتوحشة الظالمة إلى عولمة ذات وجه إنساني؟ وفي الوقت نفسه هل يمكن أن تقتدي الصيرفة الإسلامية بعبقرية الصيرفة الرأسمالية؟ كي تنشئ اقتصادا ماليا عالميا قابلا للنمو والتوسع والاستدامة والتفوق على بقية الاقتصادات المالية الأخرى.

وقد أصيبت الرأسمالية بنكسة بعدما باتت تنفق أكثر مما تكسب أدى ذلك إلى تآكل الطبقة الوسطى ولم تعد الرأسمالية قادرة على الاحتفاظ وتوليد وظائف جديدة خصوصا بعدما أعلن كل من تاتشر وريغان الحرب على الدولة وعلى النقابة العمالية وبالذات بعد اختراع الكمبيوتر مما أدى إلى فصل العديد من العمال. فأطلقت الرأسمالية العنان لرجال الأعمال والمصارف بعدما تم اغتيال الإنتاج الحقيقي وإشاعة بدل منه الربح السهل والسريع في البورصات، وتحولت البورصات من بيوت لتمويل المشاريع الاقتصادية إلى مصائد للأرباح الوهمية. فالرأسمالية اختطفت من قبل رجال البزنس خصوصا من قبل طغمة اقتصادية فاسدة استولت على مصانع وشركات الدولة مثلما حدث في روسيا معظمهم كانوا من اليهود في زمن بوريس يلتسين

ولكن استطاع بوتين استعادة أملاك الدولة من هذه الطغمة الاقتصادية الفاسدة بعدما نجحت في تهريب 150 مليار دولار إلى الخارج.

وعندما وصلت الرأسمالية إلى هذه المرحلة لم تتمكن من حفظ التوازن ما بين اقتصاد السوق ومكاسب الطبقة الوسطى، لأن التوازن سيكون على حساب الطبقة الثرية التي استفادت من المرحلة السابقة ومما زاد من تشويه الرأسمالية سوء تخفيض ضرائب الأغنياء في عهد بوش الابن. فظهرت طبقة جديدة إلى جانب طبقة الأثرياء طبقة مستغلة جديدة في حي المال (وول ستريت) وظهرت المكافآت العالية لمديري المصارف وسماسرتهم بمكافآت خيالية جدا غامروا بأموال المودعين والمستثمرين والتي تبخرت فيما بعد. فجاء عام 2008 الذي لم تتمكن الرأسمالية من إخفاء إفلاسها المالي مما اضطر أوباما الرئيس الجديد للولايات المتحدة إلى إنقاذ المصارف من الضرائب التي يدفعها الشعب وسدد ديون 700 مليار دولار في حين ترك 700 ألف أسرة مفلسة مهددة بالطرد من بيوتها بالإضافة إلى تحمل أمريكا ديون حرب بوش الابن البالغة 3.7 تريليون دولار.

◄ إعادة التوازن

وتتجه أوروبا وأمريكا اليوم إلى العمل بما يضمن انتعاش الاقتصاد وإعادة التوازن والنمو وهي تنظر إلى العمل المشترك مع الشركاء في مجموعة العشرين بروح المسؤولية والهدف المشترك، وبدأت أوروبا تركز على أهمية الروح الجماعية المتجددة خصوصا فيما يتعلق بالإصلاح المالي الدولي الذي يتضمن إصلاح صندوق النقد الدولي ذاته وإعادة النظر في عادات الاستهلاك حتى تصل الدول التي انحرفت فيها الرأسمالية إلى التنافسية مرة أخرى.

وعالجت أوروبا أزمة الديون السيادية بإعادة رسملة البنوك وزيادة مخصصات آلية الإنقاذ الأوروبية وموافقة البنوك على شطب 50 في المائة من ديون اليونان وبدء مفاوضات مع الصين للمشاركة في الحل الأوروبي لأزمة منطقة اليورو باعتبار أن الصين تملك 60 في المائة من احتياطي العملات في العالم أي أكثر من ثلاثة تريليونات دولار خصوصا بعدما قررت الصين الاستثمار بالعملة الأوروبية بديلا عن العملة الأمريكية وهو عهد جديد لتدويل العملة الصينية.

وقد جرب العالم أنظمة شمولية وأصولية على مدى تاريخه، ولم يجن منها إلا الدمار والصراعات والحروب. وأصبح العالم يعاني اليوم نتيجة تلك الأنظمة الشمولية الفقر والمرض والتخلف، وأحدثها اليوم موجة ارتفاع أسعار الغذاء التي تزيد من بقعة الفقر بعدما كان الاقتصاديون يبشرون بالقضاء التام على الفقر بعد عقد أو عقدين من الآن.